

قالوا من توقفه على اجراء الورثة بعضهم لبعض فان اجازته اصح وان لم يجزها  
 بطلت ولو كانت الوصية لغير وارثه تعين في ذمة حصته كما اذا كان مع ثلاثة  
 اعمد مثلا قيمته كل واحد منهم وارثا لكل واحد من اولاده الملائمة هو احد معين فلا  
 يقع وصيته الا باجازه الورثة له حصة في العاقبة في ذلك واما بنو الاولاد اذا اوصى  
 لهم شي معين بان قال الثلث كذا وكذا الثلث كذا وكذا وصية وتعيينه فيستحق  
 كل واحد منهم ما عين له حيث كانت خرج من الثلث واما اقراره بالدين لبعض ورثته  
 فيؤاخذ به ويكرهه والداعسم والواجب لعلنا وفيه **مسئلة** في طرأ على وارثه  
 والحال ان الطوى له على ما وقع عند الحاكم الوصية حبيدا القاص لو اوصى له بقدر  
 ان يبعضها بناء على نظر المالكين من الموت والطمع والرعي وغير ذلك من الهمم له اعتراف  
 على ما يقع القاصي اذا اراد رجوع البقر والبيع نافذ السوا يطوله **الحجاب** من وصية الوصية  
 للعامة فسطر القاصي حسد ما ياب العيلة والمصلحة والى ذلك ما ناتي في مسئلة من  
 الجبال الخلف في ذلك ان امكن من اجتهاد او من جهة وكيله ليموتها او يرد لها عليه  
 يعني بان يعذر للملك ان يعرض على المالك او يبيع او يبيعها لغيرها هذا ان راه اصليح  
 فان راى البيع اعطى للعامة فعلم ما هو الاصل والاحاطة من كان البيع اصليح فليس  
 للعامة ادعى في بيعه والداعسم ليطاير منه ثم ظننت بالمسئلة منقولة في فتاوى  
 القاصي كما نقلها عن مشايخنا من اذيعوا به وقوله وان قلنا اذا كانت في ذمة  
 القاصي ما للغايب فعليه في فعل ذلك ما فيه صلاح فالعامة ما رتد او يبيع ذلها القاصي  
 في فتاوىه نقالا اذا غاب رجل له مال على الحاكم ان ينصب فيما في ماله بيعه  
 وليس للقيم

وليس للقيم بيعه وان كانت معها حياح للنفقة عليه كانه يبيع باذن الحاكم اذا كان  
 الصلح في بيعه فان باع شيئا للمصالح من قديم الغائب فليس له النسخ لانه ما فعله الحاكم  
 كانه يبيانه شرعا وكذلك ان يوجر داره لثالث المنافع فتقوت لمصلحة الوقت واذا  
 امرها باجر مثلها فبذره الغائب فليس له النسخ كالصبي يبيع ارضي بالاذن يبيع ارض  
 بغيره في الاجارة على اقل من بيئنا جرفية ذلك الشيء اذا امكن لتوقعه وهو الغائب  
 وواجبه الى الانقطاع بالاجارة من بيئنا **مسئلة** ما قولكم في رجل توفي وترك ثلثه لثلاثة  
 وثلثه لزوج وبنت وامراه وله طين وسوت وبلد وطين وسوت سدا حرا وسوت وارضا  
 فاقول لو اوصى بالارادة بطلن ببلد ولاخر بطنن البلد الاخرى واجازوا له خوي المذكور فيهما  
 بكون حصص البنين واما ما لو كان الموصي ارضوا المسرة والوصية بشي واجازوا اليها  
 حوس الوصية لم يصح **الجواب** انه اذا اجاز الوارث الوصية بعد علمه بالتركة واحتاطة  
 بها جاز والى ذلك يصح الاجازة ولو اجاز الوارث مع جهل قدره المالك لم يصح الاجازة حتى  
 لو اجاز وقال طينته فله التركة فيا ننت لكم صدق بيئته ونفذ فيما يتحققه واما  
 المسرة والزوجه فخصهما ببقية التركة في جميع البلدان المذكورين وفي جميع اختلافات  
 الا اذا اجازوا له حوس المذكورين في جميع ما وصى لهما به ورعيان يد لزوج العلم بقدر  
 التركة والطوى والى اجازة ذلك والى فلا يجوز في حصةها شيئا بعد في جميع  
 التركة والداعسم بلفظه **مسئلة** ما تقولون في امره معها بنتين لرجل ومهما اولاد  
 من غيره من نساء والدا البنين ماتت فاستولت ام البنين على تركة من غير رشدها  
 على التمس والاضب من قاض فكيف يكون الحكم في ذلك وفيما باعته ونصرفه في

حواشي

م